بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0615 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0415 بالتوقيت العالمي) 4 ابريل 2023

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

استمرار ركود ظروف الأعمال في مارس

النتائج الأساسية:

تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة

ثقة الشركات لا تزال ضعيفة على الرغم من تحسنها

تضخم أسعار البيع يتراجع، لكن ضغوط التكلفة لا تزال شديدة

أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات استمرار تسجيل تقلصات حادة في النشاط والطلبات الجديدة في القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط في شهر مارس، حيث أدت قيود التضخم والتوريد إلى استمرار ضعف معدلات الطلب. في الوقت نفسه، أدى تقلب سعر الصرف إلى تفاقم الزيادات الحادة في التكاليف وأسعار الإنتاج، في حين ظلت توقعات الإنتاج المستقبلي من بين أضعف التوقعات المسجلة على الإطلاق.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) التابع لـ S&P Global في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - نخفاضاً طفيفاً من 46.9 نقطة في شهر فبراير إلى 46.7 نقطة في شهر مارس، أي أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) ليشير إلى تدهور أحوال القطاع.

استمرت الضغوط التضخمية الحادة وانخفاض طلب العملاء في التأثير سلبًا على الأعمال غير المنتجة للنفط، واتضح ذلك بشكل رئيسي من خلال الانخفاض الحاد في الطلبات الجديدة. وارتفع معدل الانخفاض بشكل طفيف عن فترة الدراسة السابقة، إلا أن هذا قوبل جزئياً بانخفاض طفيف في مبيعات الصادرات.

انخفضت مستويات الإنتاج بمعدل ملحوظ على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط خلال شهر مارس، ويرجع ذلك جزئياً إلى الصعوبات المستمرة في الحصول على مستلزمات الإنتاج الرئيسية بسبب قيود الاستيراد والقيود المفروضة على العملة. ومع ذلك، انخفض معدل انكماش الإنتاج بشكل طفيف وسجل أضعف مستوى في خمسة أشهر.

على مستوى القطاعات، شهدت الشركات في قطاعات التصنيع والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة مزيدًا من الانخفاضات الحادة في الإنتاج والطلبات الجديدة في شهر مارس، ولكن كانت هناك حركة إيجابية في اقتصاد الخدمات، حيث ارتفع النشاط في هذا القطاع لأول مرة منذ شهر أغسطس 2021 في ظل زيادة متجددة في المبيعات.

ومع ذلك، فإن الصورة السلبية العامة للقطاع الخاص غير المنتج للنفط أدت إلى استمرار الشركات في إبداء القليل من التفاؤل بشأن المستقبل. على الرغم من ارتفاع توقعات النشاط للعام المقبل إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر، إلا أنها ظلت ضمن أضعف المعدلات منذ بدء السلسلة في أوائل عام 2012.

وفي هذا السياق، خفضت الشركات أعداد موظفيها للشهر الرابع على التوالي، وغالبًا ما تُركت الوظائف شاغرة بسبب نقص الأعمال الجديدة. كما أفادت بعض الأدلة على وجود فائض في الطاقة الاستيعابية، حيث انخفض حجم الأعمال المتراكمة إلى أقصى حد منذ شهر أبريل 2022.

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

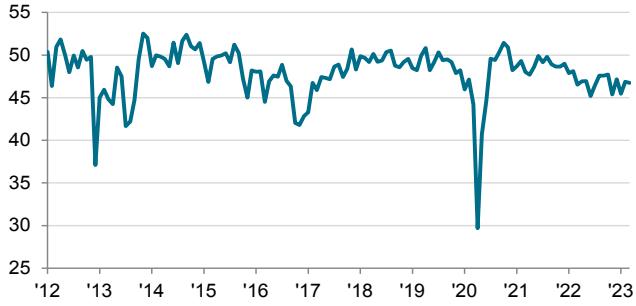

المصادر: S&P Global.

تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 23 مارس 2023.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، كبير الباحثين الاقتصاديين في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"واصل مؤشر مدراء المشتريات في مصر الإشارة إلى رياح معاكسة من عدة مصادر على اقتصاد القطاع الخاص في شهر مارس، ليختتم الربع الأول من عام 2023 بأداءه السيء، حيث ظل الطلب محدودًا بسبب ارتفاع التضخم وضعف العملة وقيود الاستيراد. وأشار مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي، الذي سجل 46.7 نقطة، إلى مزيد من التراجع الحاد في أداء الشركات غير المنتجة للنفط، مدفوعًا بالانخفاض الحاد في النشاط وحجم الأعمال الجديدة. كما انخفضت مستويات المخزون والعمالة، مع تأثر نشاط الشراء مرة أخرى بالقيود الجمركية.

"يوضح الارتفاع الحاد في التضخم إلى 31.9% في شهر فبراير - وهو أعلى مستوى في خمس سنوات ونصف - أزمة تكلفة المعيشة المخيفة التي تؤثر على البلاد في الوقت الحالي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة الجنيه المصري خلال الأشهر الأخيرة. وفي حين أشارت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات إلى ارتفاع حاد في تكاليف الشركات، كان معدل التضخم أضعف بكثير مما كان عليه في بداية العام. علاوة على ذلك، تباطأت وتيرة تضخم أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر، حيث تراجعت الشركات عن زيادة الأسعار في محاولة لتحفيز الطلب. وبالإضافة إلى استقرار سوق العملات بعض الشيء، توفر البيانات بعض الأمل في أن ذروة التضخم قد تكون قريبة".

PMI™ by S&P Global

S&P Global 2023 ©

انخفض نشاط الشراء بشكل حاد خلال شهر مارس، إلا أن الانخفاض كان الأضعف منذ شهر أكتوبر الماضي. وأشار كثير من الشركات إلى أن ضعف الطلب من العملاء وضوابط الاستيراد ساهما في انخفاض النشاط الشرائي. أدت القيود المفروضة على الجمارك إلى الانخفاض الشهري الخامس على التوالي في أداء المورّدين. ومع انخفاض الشراء، قامت بعض الشركات بالسحب من المخزون تلبية للطلبات الجديدة، مما أدى إلى انكماش متواضع في مخزون مستلزمات الإنتاج.

ظلت الضغوط التضخمية في الاقتصاد غير المنتج للنفط حادة في شهر مارس، حيث سجل ما يقرب من ثلث الشركات المشاركة ارتفاعاً في التكاليف منذ شهر فبراير. وربطت الشركات ارتفاع الأسعار بشكل أساسي بانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار الواردات. كما ارتفعت تكاليف التوظيف، ولكن بأقل مستوى في ثلاثة أشهر.

في حين ارتفعت أسعار الإنتاج مع قيام بعض الشركات بتمرير التكاليف المرتفعة إلى العملاء، تراجعت وتيرة التضخم إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر خلال شهر مارس وكانت أضعف بكثير من ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج الإجمالية. وذكرت بعض الشركات المشاركة سعيهم للحفاظ على استقرار الأسعار أو حتى خفضها في محاولة لتعزيز الطلب.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

المصادر: S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و(PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™ by S&P Global

S&P Global 2023 ©